

إفافة العواء

[103] المكلف امثالها على نحو يوجب القطع بالسقوط، لا على نحو الامثال العلمى التفصىلى، ولا على نحو الامثال بالطرق المعتبرة تفصىلا، أو الاصول المعتبرة كذلآ، ولا على نحو الامثال الاجمالى، بحكم المقدمة الثانية. ولا يجوز له اهامالها وعدم التعرض لامثالها اصلا، بحكم المقدمة الثالثة، ولا يجوز العقل رفع اليد عن الظن واخذ المشكوك والموهوم فى قباله، بحكم المقدمة الرابعة، فلا سبىل له الا الاخذ بالظن. (اما المقدمة الاولى) فلا سبىل الى انكارها. و (اما المقدمة الثانية) فتوضحها أن الامثال - على نحو يوجب العلم ببراءة الذمة: - يتحقق باحد امور: (منها) إحراز التكاليف تفصىلا بمقدار ينحل العلم الاجمالى الى العلم التفصىلى والشك البدوى، والاتيان بما علم تفصىلا، (ومنها) احرازها بالمقدار المذكور بالطرق الشرعية المعتبرة والاصول المثبتة للتكاليف، والاحتياط فى الموارد الجزئية التى تقتضى القاعدة الاحتياط فيها، ولو مع قطع النظر عن العلم الاجمالى المذكور. (ومنها) اتيان كل ما يحتمل كونه واجبا، وترك كل ما يحتمل كونه حراما. اما الاول فلا سبىل إليه قطعا، لشهادة كل اءء أن المعلومات - فى الفقه بالنسبة إلى غيرها لندرتها - تكاء ان تلحق بالمعدوم. واما الثانى فىبتنى على مراجعة ما ذكرنا من الادلة على حجية الخبر (52)، فان قطع منها بحجية قسم خاص منه يفى بالفقه، كالخبر (52) وقد قلنا أن مراجعة الاخبار تورث الاطمىنان أو القطع بحجية خبر الثقة، كما مر منه ما دل على حجىته من السيرة وعدم الردع، وان شئت فراجع، =
